تركيا وروسيا في أسيا الوسطى بعد 2003: التحول من استراتيجية التنافس والصراع إلى استراتيجية التعاون والشراكة

Turkey and Russia in Central Asia after 2003: Shifting from a Strategy of Competition and Conflict to a Strategy of Cooperation and Partnership

أ. مهدي مكاوي*	أ. د إسماعيل دبش
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،	كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر 03 – الجزائر	جامعة الجزائر 03 – الجزائر
University of algiers 3	University of algiers 3
mekkaoui.mehdi@univ-alger3.dz	debeche_sml@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/22 تاريخ القبول: 2020/10/04

الملخص:

تركز هذه الدراسة على فلسفة السياسة الإقليمية لتركيا وروسيا في آسيا الوسطى وتقدم تقييمًا لهذه السياسة. وتجادل بأن تركيا وروسيا بحاجة إلى خطة عمل جديدة قابلة للتطبيق وواقعية فيما يتعلق بالمنطقة، من أجل الجمع بين نظرتهما المعيارية وواقع المنطقة. وتؤكد الدراسة أنه من أجل تعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية مع المنطقة، يجب أولاً تهيئة الظروف الهيكلية والمؤسسية اللازمة، فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وظهور دول مستقلة جديدة في القوقاز وآسيا الوسطى، اضطرت تركيا وروسيا إلى إعادة هيكلة مفهوم سياستهما الإقليمية والدولية، وبدأت في السعي الجديد في سياستهما الخارجية. فمنذ أن تولى حزب العدالة والتنمية (AKP) السلطة في عام 2002 ووصول بوتين إلى السلطة عام 2000، كانت تركيا وروسيا تتفاعلا مع هذه الجغرافيا الانتقالية، وبمجموعة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع المناطق المجاورة لها، تحاول كل منهما إتباع نهج سياسي إقليمي استباقي في حل المشاكل القائمة بينهما.

الكلمات المفتاحية: أسيا الوسطى؛ تركيا؛ روسيا؛ التنافس في المصالح؛ الشراكة؛

*المؤلف المرسل: مهدي مكاوي الإيميل: mekkaouimehdi70@gmail.com

Abstract

This study focuses on the philosophy of the regional policy of Turkey and Russia in Central Asia and provides an evaluation of this policy. She argues that Turkey and Russia need a new, workable, realistic plan of action for the region, in order to combine their normative view with the reality of the region. The study confirms that in order to strengthen cultural, economic and political relations with the region, the necessary structural and institutional conditions must first be created. After the end of the Cold War and the dissolution of the Soviet Union and the emergence of new independent countries in the Caucasus and Central Asia, Turkey and Russia were forced to restructure the concept of their regional and international policy, and began to The new pursuit of their foreign policy. Since the AKP came to power in 2002 and Putin came to power in 2000, Turkey and Russia have interacted with this transitional geography, and with a complex set of economic, political, and cultural relations with its neighboring regions, each of them has been trying to take a proactive regional political approach In solving the problems between them.
Keywords: Central Asia; Turkey; Russia; competition for interests; partnership;

مقدمة:

خلف انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر القرن العشرين العديد من التغيرات الجيوسياسية، حيث ظهرت دول جديدة مُحملة بتراث الدولة السوفيتية، تسعى للتأقلم مع النظام الدولي، كان من بين هذه الدول جمهوريات آسيا الوسطى وهي طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وقيرغيزستان. سعت روسيا في هذا الوضع الى إلى إعادة أمجادها السابقة خصوصا وان لديها من مفردات القوة ما يؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة دوليا ومجابهة القوى الإقليمية وعلى رأسهم تركيا، أو على الاقل إعاقة إستراتيجيتها في المناطق الحيوية في اسيا الوسطى والتي تعد من المنظور الروسي ضمن مناطق نفوذها ومنها جمهوريات وسط أسيا أما تركيا كلاعب إقليمي في المنطقة فتصورها عن آسيا الوسطى على أنها المنطقة المتجانسة في أعين النخب السياسية التركية والشعب التركي. ونتيجة واقعية لتشابك الروابط والمعارف التاريخية والثقافية والدينية والسياسية والجغرافية واللغوية. فروسيا وتركيا وفي سياق استراتيجياتهما الدولية الرامية لاستعادة النفوذ بالنسبة للأولى ولإيجاد موضع قدم للثانية وفرض نموذجهما الاقتصادي والعسكري، سعتا إلى أن يكون لهما المكانة البارزة في هذه الجمهوريات لأسباب عديدة ترتبط بأولوياتهما الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص واسيا بشكل عام. واستخدمت لأجل ذلك أدوات مختلفة منها التدخل المباشر مستغلة حاجة الجمهوريات للدعم الدولي عامة للتخلص من

التركة السوفيتية التي فرضت على هذه الجمهوريات لعقود طويلة، عبر أطراف إقليمية خاصة" تركيا وعليه جاءت اشكالية هذه الدراسة كالآتي: **إلى أي مدى يمكن تفكيك الجدلية القائمة بين متلازمة التعاون والتنافس في أسيا الوسطى بين روسيا وتركيا. في ظل تاثير العوامل الاقتصادية والجيوبولتيكية في دور وبسط النفوذ في المنطقة؟**

وكإجابة مفترضة لهذه الإشكالية وفي إطار علمي جاء طرح الفرضية الآتية: **تلعب المعطيات الاقتصادية والتحولات الجيوبوليتيكية التي تعصف باسيا الوسطى دوراً كبيراً في خلق بيئة تنافسية بين روسيا وتركيا، في هذه التي تلتقي بها المصالح الاستراتيجية للدولتين.**

لأجل ذلك اعتمدت الدراسة في مناقشة الفرضية على استقراء استراتيجيات تركيا وروسيا في آسيا الوسطى بالاستناد على المنهج المقارن والمنهج الجيوبولتيكي الذي يشخص نقاط التنافس والصراع في المنطقة ولفهم هذه النقاط تم تقسيم خطة العمل الى ستة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: الأهمية الجغرافية والجيوبولتيكية لأسيا الوسطى بالنسبة لتركيا وروسيا.

المحور الثاني: إستراتيجية تركيا وروسيا داخل فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

المحور الثالث: التنافس وتضاد المصالح التركية–الروسية في أسيا الوسطى.

المحور الرابع: مجالات التعاون والشراكة الروسية التركية في أسيا الوسطى.

المحور الخامس: الرؤية الأمريكية لمنطقة أسيا الوسطى.

1 – الأهمية الجغرافية والجيوبولتيكية لأسيا الوسطى بالنسبة لتركيا وروسيا:

الواضح أن آسيا الوسطى ليست منطقة (بالمعنى الذي حددته العلاقات الدولية لمفهوم المنطقة)، مزودة بتماسك داخلي ومميز عن المجالات الأخرى. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن جزءًا كبيرًا منها له حدود سلسة ومحددة بشكل سلبي. آسيا الوسطى، منطقة ذات هندسة متغيرة، تقع بين روسيا والهند والصين والعالم الإسلامي والغرب، والتي تتوافق بطريقة ما مع طريق الحرير القديم. بمعنى آخر. آسيا الوسطى من وجهة نظر تحليلية أكثر من "تسمية، وليست مفهوما (Duarte, 2014).

نظرا لموقع الجغرافي المتميز والذي جعل من مجالها الجيوبولتيكي ذا أهمية كبرى في الإستراتيجية العالمية ومنطقة استقطاب للقوى الدولية المتنافسة فماكندر في نظريته لمحور

الجغرافي للتاريخ يرى أن الجزيرة العالمية لها منطقة ارتكاز وهي تقريبا المجال الجغرافي لإقليم أسيا الوسطى الذي يطلق عليه تسمية قلب الأرض (النائلي، 2017، صفحة .206)، فإقليم أسيا الوسطى من المناطق الإستراتيجية التي تقع ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي لمنطقة أوروبا ولقد أعطاها امتدادها الجغرافي والطبيعي أهمية جيوسياسية كحلقة وصل بين أوروبا واسيا وجسر يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب (سرور، 2000، الصفحات 44-43)

تقع آسيا الوسطى في منطقة إستراتيجية، يعتمد تطورها أولاً: على الوصول إلى بقية العالم. تعد آسيا الوسطى جزءًا مهمًا من النظام السياسي والاقتصادي للعالم، حيث "تحيط بها بعض الاقتصاديات الأكثر ديناميكية في العالم، من بينها ثلاثة دول بريكس (روسيا والهند والصين). وكما يؤكد **أرماندو ماركيز جويديس**، فإن آسيا الوسطى، بطريقة أو بأخرى، منطقة إستراتيجية، والتي "استعادت بلا شك أهمية هيكلية دورية استثنائية" (Duarte، 2014).

فأسيا الوسطى وعلى مختلف مراحل التاريخية وكذلك الآن تحتل ثقب العالم وذلك وفقا لتشبيه الباحث الشهير في شؤون التنمية **اندريه جوندر فرانك** فهي تشد إليها بموقعها ومواردها إمبراطوريات وقوى كبرى تحملها على التزاحم والتنافس عليها ثم بعد ذلك تدفعها بقسوتها بعيدا عن هذا الثقب الجغرافي الكبير لتدخل قوى جديدة وهكذا (عرفات، يناير 2007، صفحة 124)

آسيا الوسطى هي واحدة من المناطق المحورية في العالم. تقع في نواة الفضاء القاري تدين بأهميتها للإمكانات الاقتصادية الهائلة والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به، لتصبح تدريجية في مركز اقتصادي عالمي. كانت فيها آثار الجغرافيا السياسية والمنافسة بين القوى العظمى أكثر من أي جزء آخر من العالم. في الواقع، أثبتت الصراعات العرقية والدينية، وتنافس الطاقة، والموقع الاستراتيجي لمختلف الجهات الفاعلة والاضطرابات السياسية في المنطقة، سمة متكررة في السياق الإقليمي لآسيا الوسطى (Duarte، 2014).

1.1 روسيا

فإذا نظرنا إلى روسيا الاتحادية ومجالها الجيوبولتيكي اتجاه هذه المنطقة فإننا نجد انه يتصل بمجالها الجيوبولتيكي الجنوبي الذي تشكل جمهوريات أسيا الوسطى مركزه بالأساس فيتم

الاتصال عن طريق كازاخستان ذات الحدود الطويلة معها وتتشاطئ مع قزوين في البحر مع تركمانستان (عباسي، 2007، الصفحات 44-45)

أسس المجال الجيواستراتيجي والجيوبولتيكي لدول أسيا الوسطى بالنسبة لروسيا عمقا جيوسياسي وصل مداه إلى القرن الثالث الميلادي بعدما كان هذا المجال ممرا طريقا الحرير من الصين شرقا إلى المتوسط غربا (الغفار، 2003، صفحة 154)، ويتفق المختصون بالشؤون الروسية على اعتبارات عدة أعطت أهمية أسيا الوسطى بالنسبة لروسيا وهي كالأتي:

- ✓ منطقة أسيا الوسطى قلب أسيا ومركز العالم ونقطة حاضنة لمزايا اقتصادية وتجارية.
- ✓ لها اتصال حدودي مع كل الأمم والقوميات ذات الشأن في القارة الأسيوية والمتوسط الصين تركيا وتطل على شبه القارة الهندية وتشكل منطقة عازلة بين مختلف القوى الاقتصادية والعسكرية.
- ✓ اتساع مساحتها مكنها من اكتساب موارد مختلفة وتباين قومي متعدد وتعي روسيا حجم الخسارة التي يمكن إن يترتب عنها فقدان ذلك.
- ✓ يشكل إقليم أسيا الوسطى معضلة اجتماعية وسياسية وثقافية بين روسيا وتركيا وجسرا بين الإسلام والمسحية وتريد روسيا أن تكون الرابط لتلك الجمهوريات نحو اقتصاد عالمي (نقل الغاز والنفط) (النائلي، 2017، الصفحات 206,207)).

1.2 بالنسبة لتركيا :

توجد الكثير من العوامل التي تجعل آسيا الوسطى ذاتَ أهميةٍ كبيرة بالنسبة لتركيا. أولًا: وقبل كل شيء، تُشكّل دول آسيا الوسطى حاجزًا جغرافيًا بين روسيا والصين، وتحتل مساحةً بين الصين وروسيا وإيران وجميعها دولٌ منافسةٌ بدرجاتٍ متفاوتة لتركيا. كما أن جميعَ دول آسيا الوسطى تتمتع بإمكانيةِ الوصول إلى بحر قزوين الغني جدًا بالنفط والغاز، ويمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم (al-Tayee, 2015)

وتُعدّ المساحةُ الكبيرة لآسيا الوسطى، التي تصل إلى قرابة 4 ملايين كيلو متر مربع، أكبر من كل الدول الأوروبية مجتمعة. ورغم تعدد اللغات والمجموعات العرقية في تلك المنطقة، فإن الجماعات التركية قوية، وتوفر لتركيا سبلَ وصولٍ واختراقٍ طبيعية. ونجحتِ القوةُ الناعمة التركية في استغلال ذلك من خلالِ عددٍ من المسلسلات التلفزيونية الشعبية باللغة التركية، والشراكات

الجامعية، وأنشطة التبشير الإسلامي. وهكذا، أسهمت هذه الاستراتيجياتُ في زيادةِ شعبية تركيا، على مستوى النخبة والجماهير في آسيا الوسطى. ونظرًا للأهمية الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى، فقد أثمرت جهودُ السياسة الخارجية التركية في هذه المنطقة (Sharifzada, 2019)

2- إستراتيجية روسيا و تركيا اتجاه فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي

1.2 آليات تنفيذ الاستراتيجية التركية

تعتمد تركيا في تنفيذ استراتيجياتها اتجاه الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي على بعض المجالات منه الاقتصادية والأمنية والطاقية

1.1.2 المجال الاقتصادي:

أدى النمو الاقتصادي في تركيا إلى بروز فئة جديدة من رجال الأعمال (نمور الأناضول،) بدأوا بفضل القرب الجغرافي والعوامل الثقافية، "في استكشاف الفرص الاقتصادية والمالية في البلدان اسيا الوسطى ودعموا الدولة في جهودها لتحقيق الاستقرار في المنطقة منها التجارة والبنية التحتية والطاقة والاتصالات وهي القطاعات التي عمقت فيها تركيا علاقاتها الاقتصادية. إن وصول تركيا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي يمنحها نقطة جذب خاصة لدول آسيا الوسطى. تسعى جمعيات الأعمال، مثل الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين (توسكون) بشكل متزايد إلى إطلاق مبادرات وتعميق مشاركة أعضائها في المنطقة. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن العلاقات الاقتصادية التركية مع آسيا الوسطى تعمقت بشكل أسرع من العلاقات مع مناطق أخرى في العالم ، ولا يوجد أي بلد في آسيا الوسطى ضمن قائمة أكبر 20 شريكًا تجاريًا لتركيا (Wheele, October 2013, p. 07)

وبلغ حجم تجارة تركيا مع دول المنطقة نحو 07 مليارات دولار بحلول عام 2016، وتجاوز إجمالى استثمارات الشركات التركية فى المنطقة 13 مليار دولار فى ديسمبر 2017، كما أصبحت القيمة الإيجارية للمشاريع التى حققتها شركات المقاولات التركية فى المنطقة حوالى 86 مليار دولار، وما يقرب من 4 آلاف شركة تركية تعمل على الأرض (العال، 2018).

قد تصبح حماية المصالح الاقتصادية المتعمقة عاملاً هامًا في تشكيل نهج أنقرة تجاه المنطقة، فمن ناحية يمكن أن تؤدي الحساسية بشأن المخاطر التي تهدد الاستثمارات إلى مزيد من الاهتمام والمشاركة المباشرة في مسائل السياسة الداخلية والاستقرار. من ناحية أخرى قد

يُنظر إلى الحفاظ على علاقات دبلوماسية صحية مع حكومات آسيا الوسطى على أنها أكثر الوسائل واقعية وفعالة لإدارة المخاطر، مما يجعل المشاركة في القضايا المحلية الحساسة أمرًا محظورًا تمامًا. بينما سيحدد الوقت كيف تبحر أنقرة في هذه الديناميكيات، من الواضح أن التعاون الاقتصادي مع آسيا الوسطى قد نما، لكن أحد المحللين يجادل بأن المسؤولين الأتراك كانوا يميلون إلى "**المبالغة**" في الأنشطة التجارية التركية في المناطق. فلم تهيمن الشركات التركية على الاقتصاد الإقليمي، ولم تكن أنشطتها ملحوظة أكثر من الشركات الأخرى. قد لا تكون آسيا الوسطى، أو تصبح بهذه الأهمية من حيث المصالح الاقتصادية (Wheele, October 2013, p. 08).

2.1.2 المجال الطاقي:

مع اعتماد الاقتصاد العالمي بشكل مفرط على الطاقة، حرصت أنقرة على تنويع مورديها وتلبية حاجياتها دون الاعتماد المطلق على روسيا، بما في ذلك من آسيا الوسطى. فسعت أنقرة للتوسط حول حقول النفط والغاز في بحر قزوين بين تركمانستان وأذربيجان، ويرتبط هذا الأخير مباشرة بتركيا عبر خط أنابيب النفط باكو– تبليسي– جيهان الذي يبلغ طوله 1700 كيلومتر وخط أنابيب الغاز باكو– تبليسي– أرضروم. على الرغم من معارضة الكثير، ولا تزال تركيا تأمل في إنشاء خط أنابيب غاز عبر بحر قزوين يمكن أن يضيف إلى إمدادات ممر الطاقة هذه من تركمانستان وكازاخستان. سيساهم إنشاء مثل هذه الروابط بشكل كبير في رؤية تركيا كمحور للطاقة في المنطقة الأوسع، وبالتالي تعزيز أهميتها العالمية في الواقع، اقترح حزب العدالة والتنمية في عام 2007 أنه ينبغي إنشاء مؤسسة مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول، ولكنها تركز على موردي الغاز الإقليميين بين تركيا ودول آسيا الوسطى، رغم من أنه لا يبدو أن هناك تقدمًا على هذه الجبهة من إمدادات الطاقة في آسيا الوسطى، حيث تلعب روسيا والصين مثل هذه الأدوار التبعية ، يبدو أنها على وشك تكثيف وتعقيد موقف تركيا (Wheele, October 2013)

3.1.2 المساعدات :

على الصعيد العالمي، نمت المساعدات التركية الخارجية بشكل كبير. في عام 2012، وهو العام الذي أجبر فيه العجز الجهات المانحة التقليدية على قطع مساعدتها، زادت تركيا مساعدتها

الإنمائية الرسمية بنسبة هائلة بلغت 98 %. ذهب معظم هذه المساعدة إلى الدول المتضررة من النزاع الجورجي الارميني، تشير وزارة الخارجية التركية إلى أنها عززت مساعدتها الإنمائية الخارجية لمختلف البلدان المتضررة من النزاعات وغيرها من مصادر عدم الاستقرار مثل الكوارث الطبيعية (Wheele, October 2013, p. 08). فقد تم إنشاء TIKA لتقديم المساعدة التركية لدول آسيا الوسطى المستقلة حديثًا. وفقًا للأكاديميين الأتراك، تهدف اليوم إلى دعم العديد من المجالات: ظهور دول مستقرة، والاستقرار الإقليمي، والإصلاح الاقتصادي والسياسي، والتكامل الإقليمي والعالمي، والعلاقات الثنائية، والتحويل المربح للطاقة. في عام 2005، 50 % من كانت المساعدة الإجمالية التي قدمتها تركيا لأوزبكستان مرتبطة بالبنية التحتية الاجتماعية. وتبلغ هذه النسبة 40 % في تركمانستان، و63 % في قيرغيزستان، و82 % في طاجيكستان، و58 % في كازاخستان (Wheele, October 2013, p. 09).

تتناقص المساعدة المقدمة للمنطقة كنسبة من إجمالي المساعدة التركية على مستوى العالم، والتي تركز بدلاً من ذلك بشكل متزايد على أفريقيا والشرق الأوسط على سبيل المثال، في عام 1992 ذهبت كل مساعدات تركيا تقريبًا إلى آسيا الوسطى، في عام 2005، تم تنفيذ 55 % من مشاريع TIKA في دول القوقاز وآسيا الوسطى. تم تخفيض هذا إلى 36 % في عام 2010 (لا توجد أرقام معادلة لآسيا الوسطى وحدها). بلغ إجمالي المساعدة للمنطقة ذروتها بما يزيد قليلاً عن مليار دولار سنويًا من 1992–2003، وانخفض بشكل كبير إلى حد ما من عام 2003 حتى عام 2008 (Wheele, October 2013, pp. 09–10) .

مع الأخذ في الاعتبار عدم الدقة المحتمل في البيانات، ركزت تركيا مساعداتها على طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، مع بقاء تركمانستان أولوية منخفضة. يمكن تفسير مثل هذه التغييرات في السياسة إلى فوز حزب العدالة والتنمية الانتخابي لعام 2002 والتغييرات اللاحقة في السياسة في أنقرة، أو بسبب التغييرات داخل دول آسيا الوسطى، على مستوى الحكومات (Wheele, October 2013, pp. 09–10).

4.1.2 الإستراتيجية الأمنية:

وفقًا لأحد التحليلات، تشارك تركيا اليوم "مخاوف خاصة بشأن عوامل زعزعة الاستقرار مثل الحركات المتطرفة، وتهريب المخدرات والأسلحة، والأنشطة الإرهابية داخل جمهوريات آسيا الوسطى ... وعلى هذا النحو، تقدم الحكومة مساعدة مالية وتدريبًا عسكريًا لهذه الدول إلى جانب تنميتها المساعدة في القدرات، تعود العلاقات العسكرية إلى العسكرية فقط في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع توفير المعدات التركية والتدريب لقيرغيزستان وأوزبكستان للمساعدة في إعداد قواتهم لمحاربة التمرد. وعملت بشكل وثيق مع القوات الخاصة مع كلا البلدين في التدريب منذ عام 1999، استضافت تركيا مركز الناتو لشراكات الناتو للتدريب على السلام في أنقرة، حيث حضر أفراد عسكريون من مختلف دول آسيا الوسطى دورات في عدد من المناسبات. في عام 2012، وافقت تركيا على تقديم مساعدة عسكرية إلى قيرغيزستان لمحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير القانونية وتعزيز قطاعي الدفاع والأمن. في عام 2013، اقترحت تركيا أيضًا أنها ستساعد قيرغيزستان في تحويل قاعدة الناتو العسكرية في ماناس إلى مطار تجاري. مولت ميزانية المساعدة التركية برامج تدريب للشرطة في قيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان. كما تم تدريب القضاة والمدعين العامين في كازاخستان (Wheele, October 2013, p. 10).

2.2 الإستراتيجية الروسية في أسيا الوسطى :

1.2.2 الاهتمام الطاقوي:

لا تزال روسيا تتمتع بوجود طاقة مهيمنة في وسط آسيا. ولكن مرة أخرى كانت الصورة مختلطة، فتقليديا تركزت أنشطتها على كازاخستان حيث العلاقات بينها وبين الحرس القديم الحاكم في صناعة الطاقة لا تزال وثيقة للغاية. على سبيل المثال تنشط الشركة الروسية Lukoil في ما يصل إلى سبعة مشاريع نفط وغاز برية، وثلاثة مشاريع استكشاف بحرية في قطاع كازاخستان من قزوين. ولا تزال تسيطر على خط الأنابيب الرئيسي للنفط الكازاخستاني، وبزيادة قدرة اتحاد خط أنابيب بحر قزوين– وهو مشروع لا يزال يمثل اختبارًا حاسمًا للتعاون الثنائي في مجال الطاقة– أقنعت كازاخستان بضخ المزيد من النفط فيه أو التخلي عنه. وحالياً تستأثر كازاخستان بحوالي 40 % من احتياطيات لوك أويل المثبتة وتوفر المشاريع في

كازاخستان أكثر من 90 % من النفط وأكثر من 40 %من الغاز الطبيعي الذي تنتجه لوك أويل خارج الأراضي الروسية، أما شركةRosneft التي تعمل في كازاخستان تحت العلامة التجارية N–Exploration، كانت أقل نجاحًا في كازاخستان حتى الآن. ويجب أن يقال أن حصة روسيا في مبيعات النفط في آسيا الوسطى لا تزال متواضعة بشكل عام، على الرغم من الارتفاع السريع منذ عام 2003، ولا تزال التجارة في قطاع الهيدروكربونات دون مستوياتها في الحقبة السوفيتية (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 06)

في أوزبكستان المؤشرات على الغاز أكثر تفاؤل،لا تشترك أكبر شركتين روسيتين، غاز بروم ولوكويل، في شراء الغاز هناك فحسب، بل تعملان أيضًا على تطوير قدراتهما الإنتاجية. وتمثل الشركتان، أكثر من 20 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي في أوزبكستان. أما في تركمانستان تقتصر مصالح روسيا على قطاع الغاز الطبيعي، It era هي الشركة الروسية الوحيدة المشاركة مباشرة في تطوير موارد الطاقة التركمانية، على الرغم من أن Lukoil تحاول إيجاد طريقها إلى سوق تركمانستان. لا يزال الوجود الروسي هناك محدودًا، حيث إن عشق آباد لا تسمح بالاستثمار الأجنبي إلا في حقول الغاز البحرية التي هي أكثر تكلفة من حيث التكلفة وصعوبة من الناحية التقنية(Oliphant, OCTOBER 2013, p. 06) .

وعلى نطاق أوسع لم تعد طرق التصدير في أيدي روسيا حصريًا، يتم تصدير الغاز التركماني بالفعل مباشرة إلى إيران والآن إلى الصين. عبر خط أنابيب باكو– تبليسي– جيهان. ففي سوق ووجهات التصدير المتنوعة نجد أن موسكو لم تعد قادرة على التحكم في أسعار الغاز والنفط في آسيا الوسطى، كما كان الحال في الأوقات السابقة، لأنها تتشكل الآن من خلال احتياجات الطاقة، على سبيل المثال (Oliphant, OCTOBER 2013, pp. 06–07)

وتمثل استثمارات شركات الطاقة الروسية في قيرغيزستان وطاجيكستان، وفي المقام الأول شركة غازبروم التي تحتكر في الواقع من خلال هياكلها التابعة، أسواق المنتجات النفطية في كلا البلدين، تركز المشاريع الاستثمارية التعاونية واسعة النطاق مع روسيا على توليد الطاقة الكهربائية. أحد مشاريع محطات الطاقة الكهرومائية الرئيسية هو محطة كامباراتا للطاقة الكهرومائية في قيرغيزستان. خصصت موسكو 2.1 مليار دولار لمحطة طاقة ثانية في

كامباراتا، لإضافة محطة قائمة تعمل بالفعل، ولكن تم تأجيل اتخاذ القرار في البداية. تم التوصل إلى اتفاق خلال زيارة الرئيس بوتين إلى بتشكيك في سبتمبر 2012 لكي تستمر روسيا في بناء أربع محطات أخرى للطاقة الكهرومائية في قيرغيزستان بحلول 2016 (Oliphant, OCTOBER 2013, pp. 06-07).

اما في طاجيكستان كان هناك بعض الغموض حول موقف روسيا من بناء سد روجون. ولكن هناك المزيد من الوضوح الآن بشأن مشروع بناء محطة الطاقة الكهرومائية. في الواقع، أكبر مشروع في طاجيكستان هوSangtuda 1 HPS ، والذي تم تشغيله في يوليو 2009. تمتلك حكومة RF والشركات الروسية Rosatom وInter RAO UES 75 %من أسهم Sangtuda 1 واستثمرت حوالي 680 مليون دولار في بنائه، وتستثمر حوالي 120 مليون دولار في العديد من المشاريع التعاونية الأخرى إما قيد المناقشة أو تنتظر الموافقة عليها (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 07).

2.2.2 الاهتمام الاقتصادي:

في الجانب الاقتصادي، تلعب روسيا دورا بارزا في توجيه نشاطها الخارجي، فقد أصبحت روسيا الاتحادية الوحيدة من ضمن الجمهوريات التي حققت تقدم اقتصادي في فترة وجيزة، رغم الإنزلاقات الاقتصادية، ولهذا اتخذت من هذا المنعطف في إعادة توجيه سياساتها الخارجية في المنطقة، على أساس برغماتي وتمكنت من توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول أسيا الوسطى، وأصبحت هذه العملية مسالة إغراء دول المنطقة ومكن القيادة الروسية من بلورة سياساتها (النائلي، 2017، صفحة 208)

لم تعد روسيا الشريك التجاري الأول لدول آسيا الوسطى الخمس ككل، بعد أن حلت الصين محلها في هذا الدور. ومع ذلك، فإن مشاركة روسيا الاقتصادية مع آسيا الوسطى هي أكثر تعددية، وتشمل قطاعات مثل التعدين، البناء والمجمع العسكري الصناعي والاتصالات والنقل والزراعة. بلغ إجمالي حجم التجارة في عام 2011 27.3 مليار دولار. وتبقى الصادرات الرئيسية لروسيا إلى دول آسيا الوسطى هي في المقام الأول السلع المصنعة: وهي المواد الغذائية والآلات والمنسوجات ومعدات النقل. المنتجات الرئيسية المصدرة من آسيا الوسطى إلى روسيا لا تزال

المواد الخام الطبيعية والزراعية، وكذلك المواد الكيميائية (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 07).

من أجل متابعة مصالحها الاقتصادية، أطلقت موسكو عددًا من المبادرات في إطار الشراكة والتعاون حتى الآن: الاتحاد الجمركي، الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوي (EurAsEC) مصرف التنمية الأوراسي، صندوق مكافحة الأزمات، اتفاقية منطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة، فموسكو لديها عددًا من الأدوات (متعددة الأطراف والثنائية) في المجال الاقتصادي، ولديها ميل إلى التقليل من النطاق الاقتصادي أو الإمكانيات المتاحة لها (Oliphant, OCTOBER 2013, pp. 07-08).

يتم توجيه جزء كبير من المساعدة الروسية كمساعدة إنمائية إلى البلدان المنخفضة الدخل في آسيا الوسطى، ويتم ذلك على المستوى الثنائي،وفي إطار رابطة الدول المستقلة وأوروبا وآسيا الوسطى. وهو واقع يعكس مشاركة روسيا المتواضعة في برامج مساعدات التنمية الدولية. وقدر المبلغ الإجمالي للمساعدات الإنسانية الثنائية التي قدمتها روسيا،على سبيل المثال، إلى قيرغيزستان بعد الاشتباكات العنيفة في أبريل ويونيو 2010 25 مليون دولار. ويقارن ذلك بـ 1.1 مليار دولار إلى قيرغيزستان من المنظمات المالية الدولية المخصصة في غضون 30 شهرًا لإنعاش الاقتصاد، وكذلك إعادة بناء وتأهيل المباني المدمرة في جنوب البلاد (Oliphant, OCTOBER 2013, pp. 08-09).

ومن أبرز القضايا المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية الروسية مع آسيا الوسطى قضايا هجرة اليد العاملة والتحويلات الإقليمية. لقد أصبحت هذه جوانب حيوية للعلاقة بين روسيا وآسيا الوسطى. من الصعب الحصول على أرقام دقيقة. تشير بعض تقديرات المهاجرين إلى روسيا وكازاخستان، الباحثين عن عمل موسمي أو مؤقت، إلى أن مليونين من أوزبكستان، و800000 من طاجيكستان، و600000 من قيرغيزستان، في أي وقت. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية RFإنه قد يكون هناك ما يصل إلى 4.5 مليون مهاجر من عمال آسيا الوسطى الذين يعيشون ويعملون في روسيا. ولكن من الواضح أن تحويلات العمال المهاجرين لعبت دوراً هائلاً في دعم

اقتصاديات طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان على مدى السنوات 9-10 الماضية (Oliphant, OCTOBER 2013, pp. 08-09) .

بالنسبة لموسكو، فإن المدخلات من القوى العاملة الكبيرة ذات الأجور المنخفضة في آسيا الوسطى ليست ضئيلة بالنسبة لاقتصاد الترددات اللاسلكية، على الأقل في ضوء التحديات والاحتياجات الديموغرافية التي تواجه روسيا، وخاصة لأن العمال المهاجرين مستعدون لتولي وظائف وضيعة ولكنها ضرورية. بالنسبة لدول آسيا الوسطى الأكثر فقراً، قدمت هجرة العمالة ممتص الصدمات الاقتصادي الحيوي لبلدانها، مما يخفف الضغط الاجتماعي الذي كانت ستؤدي إليه مستويات أعلى من البطالة (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 09)

3.2.2 الاهتمام الأمني:

أما الأهمية العسكرية فأسيا الوسطى هي ميدان لسوق سلاح لدول الحديثة الاستقلال والبناء فكانت مساهمة روسيا في إعادة هيكلة جيوشها وتحسين قدراتها العسكرية عامل جذب وعامل موظف في إعادة التوازن في المنطقة على المستوى الإقليمي والدولي (الامارة، 2005، صفحة 34).

إن مسألة التعاون الاقتصادي بين روسيا ودول آسيا الوسطى برمتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقضايا الأمنية، وفي المقام الأول مواجهة الاتجار بالمخدرات من آسيا الوسطى إلى روسيا، والذي يُقدر حجمه (حوالي 20 مليار دولار أو أكثر). في روسيا، بصرف النظر عن الأثر الإنساني، يشكل بُعدًا اقتصاديًا، كما هو الحال في أي مكان آخر، ومصدر قلق كبير ذي أولوية. يدعم الاتجار بالمخدرات مالياً القطاع الاقتصادي غير القانوني والفساد والجريمة المنظمة في كل من روسيا ودول آسيا الوسطى وفقاً للأمم المتحدة، يمثل سوق المخدرات الروسي 20 % من حجم الأعمال في العالم، مع عائدات سنوية من جميع مبيعات المخدرات تصل إلى ما يقرب من 13 مليار دولار. وبالتالي، تمتلك روسيا ثاني أكبر حجم لدوران المخدرات في المرتبة الثانية بعد أوروبا، حيث يُشار إلى الأرقام على أنها 26 %و 20 مليار دولار على التوالي، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 09).

إن روسيا هي أقوى جهة أمنية في المنطقة. فمن ناحية، لديها وسائل للرد على أزمة ومسؤولية مفترضة للانخراط. ولكن من ناحية أخرى، لديها أيضًا ممانعة واضحة للتدخل ولن تفعل ذلك إلا إذا كانت الأراضي الروسية أو المصالح الرئيسية على المحك. وقد شوهد ذلك أثناء

وبعد مذابح أوش 2010 في قيرغيزستان التي فشلت روسيا في الرد عليها، حيث لم تعتبر العنف تهديدًا مباشرًا لمصالحها. بينما تلعب الترتيبات المتعددة الأطراف (منظمة معاهدة الأمن الجماعي، منظمة شنغهاي للتعاون) دورها في أعين موسكو، هناك شعور قوي، وتطور مهم في سياسة روسيا تجاه آسيا الوسطى، فتهيمن الثنائية بشكل متزايد في المجال الأمني. مع التركيز الرئيسي على العلاقات الثنائية مع قيرغيزستان وطاجيكستان، في مجال التعاون الأمني والاقتصادي (Oliphant, OCTOBER 2013) .

في المجال العسكري، ينطوي التعاون الأمني الثنائي الروسي مع طاجيكستان على نشر ثاني أكبر وحدة عسكرية لها في الخارج– فرقة البنادق الآلية 201. تم نشر حوالي 7000 جندي في القاعدة بالقرب من دوشانبي، في ثلاثة أفواج و في أكتوبر 2012 تم إبرام اتفاق ثنائي بين دوشانبي وموسكو، على حقوق التأجير للقوات الروسية بدون إيجار حتى عام 2042 (Oliphant, OCTOBER 2013).

في قيرغيزستان، يمتد تمديد المرافق العسكرية الروسية في كانط حتى عام 2032، مع تمديد محتمل يتجاوز ذلك لمدة خمس سنوات أخرى. ستستمر الاتفاقية الجديدة من عام 2017 وتنص على قاعدة عسكرية روسية موحدة أو متكاملة، تجمع بين جميع المرافق المختلفة في كانط وأماكن أخرى في البلاد. مقابل إلغاء ديون قيرغيزية كبيرة لروسيا بلغت 489 مليون دولار. وقد تم نفس الشيء في سياق طاجيكستان. سوف تنفق روسيا أكثر من 1.5 مليار دولار لدعم الجيشين الطاجيكي وقيرغيزستان. كما تم تحويل ديون قيرغيزستان إلى رأس مال محتمل لروسيا في داستان، وهي واحدة من المنشآت الصناعية العسكرية الوحيدة في قيرغيزستان. وبالتالي، يتم استخدام إلغاء الديون، والمعونة الكبيرة، للاستفادة من ترتيبات الأمن العسكري في مكانها (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 09).

نجحت السلطات الروسية في الحفاظ على أو استعادة عدد من المنشآت العسكرية والبحثية في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. أهمها في الفضاء ما بعد السوفييتي هي تلك الموجودة في كازاخستان، والتي تشكل بالتالي عنصرًا رئيسيًا في نظام الدفاع الروسي. منذ التسعينيات، منحت أستانا موسكو استخدام العديد من نطاقات الرماية مقابل المعدات العسكرية والصيانة

الفنية وتدريب الضباط. علاوة على ذلك تستأجر موسكو على سبيل المثال، مجمع بايكونور الفضائي من أستانا (70 في المائة من عمليات إطلاق الصواريخ الروسية هناك)، فضلاً عن نطاقات إطلاق تجارب الصواريخ في مناطق كاراجاندا، زامبول، أكتوبي، وكيزل أوردا. ليس لدى روسيا أي منشآت عسكرية في تركمانستان أو أوزبكستان (Oliphant, OCTOBER 2013, pp. 09-10).

العيب هو أن العديد من الاتفاقات التي اعتمدتها هذه الهياكل اسميا لا يتم تنفيذها على الإطلاق، حيث لا يصادق الأعضاء في كثير من الأحيان على التشريعات الوطنية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ أولا يقدمون التمويل الكافي لدعمها. ولكن، من وجهة نظر موسكو، فإن محاولات إنشاء مؤسسات أقوى لها عيوبها الخاصة. يمكن تكون أكثر فاعلية للقوة الروسية (Oliphant, OCTOBER 2013, p. 10).

3. التنافس وتضاد المصالح الروسية مع المصالح التركية:

فمنطقة أسيا الوسطى تشكل احد المناطق التي لها أهمية كبرى في حسابات المصالح الإستراتيجية (بكر، 2016) للقوى الإقليمية المتاخمة للمنطقة والقوى الدولية وتنبعث هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى من كونها موطئ قدم استراتيجيا للعديد من القوى الإقليمية والدولية فموقع وموارد المنطقة احد أهم محاور والتنافس والصراع بين القوى وهي ميدان استعراض التنافس وتحديد ادوار اللاعبين الإقليميين (تركيا إيران إسرائيل) والدوليين (الو م ا الصين الاتحاد الأوروبي) وأصبح الصراع والتنافس يتخذ أنماط متعددة من النمط الايجابي المدعم لعلاقات الدولية وترسيخها وتكرسي النفوذ إلى النمط السلبي المحاول لتحجيم تأثير النفوذ لكل الأطراف المتنازعة أو إقصاء الأطراف (خميس، 2017، صفحة 144)

فيما يتعلق بالتطلعات التركية إلى نفوذ إقليمي في أسيا الوسطى تنطلق فيه من الإحساس بتماثل الهوية اللغوية والعرقية مع الشعوب التركية في المنطقة إلا أن القوة السياسية والعسكرية التركية تحدد تحركاتها في الحصول على المجال للنفوذ السياسي بالرغم من استثمار قوتها الاقتصادية وبذلك تكون المسالة غير سهلة التنفيذ (برينجسكي، بلا تاريخ، صفحة 172)

فروسيا الاتحادية تبقى العامل المؤثر والمركزي في هذا الفضاء لاسيما في هذه المنطقة (القوقاز وأسيا الوسطى) وهي التي تضع المعايير للتحولات المحلية في المنطقة، لقد هيمنت فكرة

عودة روسيا قوة عظمى في الساحة الإقليمية بالذات في ظل استمرار القلق من الانتقال من ميزان القوة في العالم التي انتاب القيادة الروسية خاصة القوميون الذين اعتبروا إعادة إحياء تأثير روسيا في أسيا الوسطى والقوقاز بمثابة أمر قومي سيادي ومجال حيوي لها هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على الحد من حركة القوى الأخرى أو الفواعل الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي والفواعل الإقليمية كإسرائيل وتركيا فروسيا تنظر إلى أسيا الوسطى على إنها "الجائزة في الطريق" وتفضل لعب ورقة القوة الناعمة في هذه المنطقة سياسيا واقتصاديا مع المحافظة على المواطنة الروسية هناك (حسين، 2012، صفحة 437)

إلى جانب الروابط التاريخية القديمة التي تربط كل من روسيا الاتحادية وتركيا بجمهوريات أسيا الوسطى والتي تمتد إلى حقبة القياصرة والعثمانيين هناك جانب من العوامل والمصالح المشتركة التي تربط هذه المنطقة بكل من روسيا وتركيا شكلت هذه العوامل مصالح حيوية وتضاد كبير في السياسات منها:

- ✓ البعد الجيوبولتيكي المنعكس على الأمن القومي والمصالح العليا للبلاد في روسيا وتركيا
- ✓ العامل الاقتصادي المتمثل في مصادر الطاقة (النفط والغاز) ومسارات الأنابيب
- ✓ انعكاسات أحداث 11 أيلول 2001 والحرب على الإرهاب
- ✓ التواجد الأجنبي (الو م ا) والتمدد الإقليمي إسرائيل وإيران (حسين، 2012، صفحة 437).

لخص بريجنسكي وضع روسيا في منطقة أسيا الوسطى بقوله "روسيا هي اضعف كثيرا من إعادة فرض سيطرتها الامبريالية ولكن أقوى كثيرا من إمكانية إخراجها منها لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية وعرقية وإستراتيجية وسوف تستعمل الوسائل المتاحة من اجل محاولة حماية مصالحها في المنطقة (أسامة، 2000، صفحة 242)

ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي بداية تسعينات القرن 20 تغييرات بنيوية مست جمهوريات إسلامية في أسيا الوسطى تربطها بتركيا روابط قومية ودينية وتاريخية مما جعل هذه الجمهوريات تشكل مع تركيا ما يمكن تسميته العالم التركي الذي شكل نقطة جذب جيو اقتصادية وجيوثقافية وجيوسياسية بالنسبة لتركيا ونظرا لما تتمتع به هذه الجمهوريات من موارد اقتصادية ضخمة سعت تركيا إلى تأطير علاقاتها بتلك الدول المستقلة حديثا عبر التخطيط لتأسيس

منظمة اقتصادية ذات بعد قومي فاقترحت إقامة مجلس العالم التركي أو جامعة الدول التركية (بكر، 2016، صفحة 224)

تهدف تركيا في المنطقة على دور قيادي اكبر في اوراسيا وتجعل من نفسها جسرا يربط بين أوروبا والقوقاز واسيا الوسطى لهذا أسست تركيا عقيدة تعتمد على النزعة القومية كجزء من رؤية كبرى من مشروع العثمانية الجديدة في وراسيا بغية الحصول على نفوذ في هذه الرقعة التي يسكنها أشخاص ينتمون إلى الإمبراطورية العثمانية وتعطي لتوجهها الاقتصادي عبر تطوير علاقاته وربطه بفكرها وتصورها السياسي أيضا ما يهيئ لها إيجاد أرضية اقتصادية صلبة تسمح لها بالانخراط في مشاريع نقل الطاقة إلى الغرب (باييف، 2010، صفحة 155)

لقد بينت الأزمة التي حدثت بين تركيا و روسيا عام 2015 سبب التوجه التركي نحو المنطقة وهو الاستفادة من المورد الطاقوي وربما لتعويض المعاناة التركية من التبعية لروسيا في هذا المجال فتركيا ترى الآن أن الحل النهائي لذي يخلصها من معضلة الطاقة الروسية هي نسج علاقات أو حتى إعادتها مع دول أسيا الوسطى (خميس، 2017، صفحة 155)، ما يمكن ملاحظته على أن تركيا خرجت بنتائج ملتبسة شكل مستويين من التعاطي التركي مع أسيا الوسطى والقوقاز :

- التعاطي العاطفي والإيديولوجي القومي المأخوذ من الهوسة الإمبراطورية والتعاطي الواقعي المدعم بالبراغماتية لكنها قبلت وجود قوى إقليمية ودولية مزاحمة ذات مصالح وتأثير مثل روسيا إيران وطموح أمريكي أوروبي المتنامي هناك .
- تركيا بعد سنوات قليلة من اهتمامها وحماستها اتجاه المنطقة وجدت حصيلتها ضعيفة على حد تعبير بولنت اراس الذي يذهب إلى القول على إنها رغم أهمية القوقاز واسيا الوسطى استراتيجيا وامنيا إلا إنها تبقى بعيدة عن تركيا (محفوظ، 2012، الصفحات 294,293)، فضلا على منظر العمق الاستراتيجي داوود اوغلو أيد طرح بولنت اراس واعتبر تركيا كانت غير مهيأة بالقدر الكافي للتعاطي معها (اوغلو، 2017، الصفحات 528,523)

هناك أربع من جمهوريات أسيا الوسطى الخمس التي استقلت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي تشترك مع تركيا في القومية واللغة وهي قيرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان،كازاخستان وقد مرت علاقة تركيا بهذه الجمهوريات بنمطية الاندفاع واللاانضباط

خاصة في غياب السوفييت الذي كان يشكل حالة عزل قسري بين تركيا وعالمها التركي ودخول إيران في سكة المنافسة للدور التركي في هذه المنطقة لارتباط هذه الأخيرة بالازدواجية المذهبية مع أذربيجان القوقازية والقومية اللغوية مع طاجاكستان

لقد حتم هذا الوضع على تركيا وضع إستراتيجية اقتصادية لمجابهة روسيا تقوم على توظيف الجيو اقتصاد (بكر، 2016، الصفحات 224-225) ، لقد تمخض عن النشاط اللافت في السياسة الخارجية التركية والروسية نحو هذه الدول بعض السمات:

- ✓ الاعتراف رسمي بهذه الدول وسعي تركيا لتقديم نفسها كنموذج للدولة الليبرالية الحداثية التي يمكن لهذه الدول المستقلة حديثا أن تحذو حذوها للتخلص من الإرث السوفيتي (محرم، 2010، صفحة 196)

ظهرت مرحلة اليقظة والوعي لدى الأطراف المتنازعة حول هذه المنطقة فكان لانشغال روسيا في ترتيب أوضاعها الداخلية بعد الحرب الباردة دورا واضحا في تمدد تركيا رغم الانتقاد الروسي لهذا التوجه خاصة بعد أن بدأت الأوضاع الروسية تميل إلى الاستقرار، لقد أدركت تركيا في هذه المرحلة حقيقة الوضع في إقليم أسيا الوسطى ومعالجة الإشكاليات وفقا لعدم الدخول في صدام على المصالح مع دولة كبرى مثل روسيا وما أجج هذه الفرضية :

- ✓ فشل تركيا بالوفاء بوعودها المالية التي قطعتها لهذه الجمهوريات وانزعاج روسيا وقلقها حيال الدور التركي التنامي في المنطقة والذي اعتبرته تهديد لمصالحها
- ✓ عدم نجاح المشاريع التي قطعتها تركيا على نفسها اتجاه الجمهوريات وشعور القيادات في أسيا الوسطى بالإحباط جراء تخلي تركيا عن أذربيجان في صراعها مع أرمينيا (بكر، 2016، الصفحات 225-226)

وعند تحليل التوجه السياسي التركي نحو منطقة أسيا الوسطى نراه مرتبط بهدفين رئيسيين:

- ✓ إيجاد تجمع اقتصادي قادر على احتواء كل هذه الجمهوريات و استعادة بعض ما فقدته في الشرق الأوسط وإيجاد أرضية اقتصادية فاعلة تبرز فيها كقوة اقتصادية مؤثرة في المنطقة مقابل صيرورة تركيا الشرطي الأمين المحافظ على المصالح الأمريكية

✓ وأخيرا محاولة تركيا فرض نموذج ليبرالي علماني مقبول في الغرب وحاجز لإيران في تعميم مبدأ تصدير الثورة خاصة وأن العلمانية التركية أكثر قبول لأغلب مسلمي أسيا الوسطى وقريب للطراز الأوروبي الغربي (عارف، 1992، صفحة 126)

4- التعاون التركي الروسي في أسيا الوسطى:

منطقة آسيا الوسطى ذات قيمة لكل من روسيا وتركيا. هنا تعاونهم لديه العديد من الفرص بسبب عدد من العوامل الموضوعية:

أولاً: إن الموقع الجغرافي المفيد لتركيا، التي تسيطر على مضيق البحر الأسود وتلعب دور الجسر بين أوروبا وآسيا، يفتح فرصًا جديدة لروسيا ودول آسيا الوسطى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية الخاصة.

ثانيًا: تساعد روسيا وتركيا في تعزيز مشاريعهما للتعاون الإقليمي وخلق جو من الثقة والمصلحة المتبادلة لجميع المشاركين في عملية التكامل، في تقليل التوترات في المنطقة

ثالثًا: يمكن أن تلعب تركيا وروسيا، كدولتين أوراسيتين رئيسيتين مع عدد كبير من المسلمين، دور الوسطاء في العلاقة بين دول آسيا الوسطى والغرب والعالم الإسلامي

رابعاً: يمكن استخدام السياسة متعددة الأبعاد التي تتبعها جميع دول آسيا الوسطى من قبل روسيا وتركيا لتعزيز التعاون الثنائي المتعمق مع دول المنطقة.

وأخيرًا، يُنظر إلى تركيا وروسيا بشكل إيجابي في آسيا الوسطى بسبب مواقفهما المحايدة إلى حد ما والمقيدة إلى حد ما على عكس نهج "المرشد" للغرب – فيما يتعلق بالتطورات السياسية الداخلية في المنطقة (الانتخابات ، حقوق الإنسان ، الديمقراطية الإصلاحات ، "الثورات الملونة" وما إلى ذلك)(Dina, 2015) .

2.1 مجالات التفاعل:

هناك عدد من المجالات التي تفتح فرصًا للتفاعل الروسي التركي:

أولا: يمكن أن يحدث التعاون بين البلدين في إطار التكامل الأوروبي الآسيوي الناشئ (الاتحاد الجمركي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي) بسبب الجهود ذات الصلة التي تبذلها الوزارات الاقتصادية والوكالات الحكومية في الاتحاد الروسي وكازاخستان، المهتمة بتعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية مع تركيا(الطاقة والتجارة والسياحة).

ثانيًا: هناك إمكانية لمشاريع الطاقة بمشاركة روسيا ودول آسيا الوسطى المصدرة (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان)، بالإضافة إلى تركيا باعتبارها أكبر دولة عبور للطاقة في أوراسيا

ثالثا: هناك مجال للتعاون بين الوكالات العسكرية والدبلوماسية لروسيا وتركيا في مجال الأمن الإقليمي. نظرًا لأن المشكلة الرئيسية على المدى القصير هي القدرة على مواجهة التهديدات المحتملة من أفغانستان بعد أن تكمل الولايات المتحدة وقوة المساعدة الأمنية الدولية مهمتها هناك في عام 2014 ، فإن أفضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة ستكون داخل منظمة شنغهاي للتعاون ، والتي تشمل ، إلى جانب روسيا ودول آسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان أيضًا

رابعًا: تتيح مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات والتنقل غير المشروع للأشخاص والسلع والأسلحة وما إلى ذلك فرصاً معينة للتعاون بين تركيا وروسيا في آسيا الوسطى. يمكن إجراء هذه التفاعلات من خلال وكالات إنفاذ القانون الروسية (وزارة الشؤون الداخلية في الاتحاد الروسي، والخدمة الفيدرالية لمكافحة المخدرات ، وخدمة الهجرة الفيدرالية) والوكالات الحكومية ذات الصلة في تركيا(Dina, 2015) .

يمكن لتركيا وروسيا توسيع التعاون الثنائي في آسيا الوسطى، إذا تمكنتا من حماية المجالات المذكورة أعلاه ذات الاهتمام المتبادل ،ضد الاختلافات السياسية المختلفة والضغوط من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، التي تشعر بالغيرة من تشكيل مثل هذه الشراكات. نظرًا لطبيعة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع غير المتوقع في أفغانستان بعد عام 2014، يمكن لروسيا مواصلة تطوير التعاون مع تركيا في المنطقة ، على الرغم من الخلافات القائمة معها بشأن عدد من القضايا الدولية، هذا هو السبب في ذلك لأنه لا يوجد تضارب في المصالح بين تركيا وروسيا في المنطقة، والمسألة المطروحة قد تكون فقط بعض تقسيم مجالات النفوذ

2.2 **الأهداف :**

بالإضافة إلى ذلك، تسعى كلتا الدولتين لتحقيق أهدافهما الخاصة في المنطقة، التي غالبًا ما تختلف عن المفاهيم الثقافية والحضارية وكذلك الأولويات، تسعى روسيا إلى استخدام أدوات القوة الناعمة لتوسيع تأثير اللغة والثقافة الروسية في آسيا الوسطى، وخلق جو من التحالف السياسي والشراكة على أساس التاريخ المشترك. تقوم تركيا بالترويج لفكرة "الوطن التركي المشترك"، الشائعة لتركيا ولغة دول آسيا الوسطى (التركية). وتعمل بنشاط على تعزيز الانتقال من الأبجدية

السيريلية إلى الأبجدية اللاتينية في آسيا الوسطى على أن تصبح مركز الجاذبية الثقافي والسياسي الجديد وحتى محرك مشروع التكامل "التركي المشترك"، بديلاً عن الروسية، لذا فإن الحديث عن شراكة كاملة بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى سابق لأوانه إلى حد ما. أما فيما يتعلق بآسيا الوسطى، يمكننا أن نتحدث عن منافسة تنافسية روسية تركية، خاصة في مجالات مثل الطاقة والثقافة والتكامل الاقتصادي(Dina, 2015)

2.3 أساس التعاون الروسي التركي:

أساس التعاون الروسي التركي مع دول آسيا الوسطى هو الرفض النشط للإسلاميين الراديكاليين. تهتم كل من روسيا وتركيا بالحفاظ على الطبيعة العلمانية للأنظمة السياسية في دول آسيا الوسطى، والتي يمكن أن تسهم في القضاء على عدم الاستقرار المحتمل في أفغانستان المجاورة. وفي الوقت نفسه، تعد روسيا واحدة من القوى العالمية القليلة التي تواصل تعزيز أمن منطقة آسيا الوسطى، مما يضمن سلامة كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي وغيرها من الهياكل، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون. التي مُنحت فيها تركيا صفة شريك الحوار في 26 أبريل 2013، هي الشكل الأكثر واعدة للتعاون الروسي التركي (روسيا هي رئيس منظمة شنغهاي للتعاون لمدة عام واحد بدءًا من سبتمبر 2014) في الحفاظ على الأمن في المنطقة. على الرغم من أن مواقف تركيا والدول الأعضاء الرئيسية في منظمة شنغهاي للتعاون مثل روسيا والصين قد انحرفت عن بعضها البعض، إلا أن منظمة إقليمية من عيار منظمة شنغهاي للتعاون تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لتركيا وسط هذه التحديات الجديدة. إن النشاط الأساسي لمنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة "قوى الشر الثلاثة"، وهي الإرهاب والانفصالية والتطرف، يمكن أن يضع الأساس للتعاون بين روسيا وتركيا في آسيا الوسطى(Dina, 2015)

5-الرؤية الأمريكية لمنطقة آسيا الوسطى:

بعيد عن التفسير النظري لأهمية أسيا الوسطى لكل من القوى الإقليمية العالمية يؤكد المنظر الأمريكي بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى على أهمية أسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما يسمى الحرب الباردة حيث وصفها بمنطقة المحور الجيوبولتيكي للقارة الأسيوية على اعتبار إنها مجال نفاذ للمناطق الأسيوية المهمة وحاجب الموارد عن اللاعبين الاستراتيجيين في أوراسيا بمعنى إنها مفتاح التدخل و التحكم في قارة أسيا و أوروبا ونقطة ارتكاز أساسية في

تنفيذ مشروع القيادة العالمية مجابهة الخصوم الأسيويين أو العالميين (برينجسكي، بلا تاريخ، الصفحات 58–59)

وتعزيزا لهذا الطرح يوضح بريجنسكي أن الرهان الرئيسي للو م ا هو السيطرة على الأوراسيا التي تمتد من أوروبا الغربية حتى الصين والتي تكون فيه أسيا الوسطى المنطقة الإستراتيجية الأكثر أهمية المتحكمة في هذا المجال الجغرافي الرحب ووفق هذا المنظور فان أية توسع من الغرب إلى الشرق ومن الشرق نحو الغرب لابد أن يمر عبر تلك المنطقة باعتبارها منفذ استراتيجي للقارة الأوراسية وبذلك احد مفاتيح الإيديولوجيات والأفكار الجيوسياسية، والجيواسترتيجية لأوراسيا (الزعبي، 2004، الصفحات 21–22) ولأجل السيطرة على أسيا الوسطى والقوقاز يعطي للأمريكيين هامش من التوغل في منطقة تعد فاصل بين فضاء إسلامي وحضارة غربية أوروبية الأمر الذي يسهل عليها السيطرة والتحكم في العمق الاستراتيجي لروسيا والعالم السلافي الأرثوذكسي (سفيان، ديسمبر 2016، صفحة 108)

الخاتمة:

بسبب موقعها الجغرافي، احتفظت آسيا الوسطى بمكانتها الراكدة طوال القرن العشرين بالرغم من أن الطابع السياسي للمنطقة قد تغير إلى حد ما. إن القول المأثور للعولمة والتكنولوجيا يجبر جمهورية اسيا الوسطى وجيرانها على تغيير تصور السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن هذه السمات تنطبق على غالبية تلك البلدان النامية التي أصبحت أكثر أهمية في العلاقات الدولية، إلا أن هناك عاملاً واحدًا يجعل آسيا الوسطى تبرز وهو التعددية الجيوسياسية الموجودة على حدود هارتلاند، والعالم في القرن الحادي والعشرون يشهد بداية عالم متعدد الأقطاب، ومعه صعود ما يسمى أحيانًا بالقوى التعديلية (وهي روسيا والصين وتركيا وإيران)، إلى جانب باكستان والهند، على الرغم من أن أيا منها لا يستطيع في الوقت الحاضر تهديد التفوق العالمي للولايات المتحدة بشكل خطير، إلا أن التنافس الإقليمي بينهما سيصبح أكثر كثافة مع تراكم المزيد من القوة النسبية. وأخيرًا فان النتائج التي خلصنا لها:

– استفادة روسيا و تركيا من النظريات الجيوبولتيكية في صياغة استراتيجياتها للتنافس والصراع ضمن اهم منطقة في المجال الاوراسي

- إن التعامل التركي مع روسيا، حتى إن تلاقت المصالح والمنافع المشتركة، سيكون دومًا محاطًا بالخوف من التفريط في السيادة الوطنية والوقوع تحت تأثير طموحاتها التوسعية والاحتكارية بصورة أكبر

- لا غرابة في الاهتمام الروسي والتركي بهذه المنطقة، لأنه بالنظر إلى أهداف موسكو وتركيا ومصالحهما الجيوسياسية، يبطل العجب وتتضح رؤيتنا تجاه هذه العلاقة التي تختلف مستويات قربها وخصوصيتها من جمهورية لأخرى، فواحدة تصفها بـ"القريبة والدافئة"، والثانية بـ"المعقدة والباردة"، ولكل واحدة دوافعها ومواقفها المبنية على المصالح والهواجس السياسية والاقتصادية في الوقت ذاته.

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

1) إبراهيم عرفات. (يناير 2007). أسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة. **مجلة السياسة الدولية**، 12 (168)
2) العبيدي حسين عارف. (1992). الهوية الاقليمية للجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى. **مجلة العلوم السياسية** (عدد 15).
3) بافل باييف. (2010). **القوة العسكرية وسياسة الطاقة : بوتين والبحث غن العظمة الروسية**، ط 01، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
4) بوسنان سفيان. (ديسمبر 2016). جغرافية اسيا الوسطى في الفكر الجيوبولتيكي. **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المدرسة العليا للعلوم السياسية، (عدد 06).
5) حافظ طالب حسين. (2012). المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة اسيا الوسطى والقوقاز. **مجلة كلية التربية والبنات**، 23 (02)، 437.
6) حميد الناصر، سرور. (2009). الصراع الاستراتيجي في اسيا – بحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991–2007. **مجلة جامعة الازهر** ، 11 (01)، 43–44.
7) عادل عباسي. (2007). السياسة الروسية اتجاه الجمهور[ت الإسلامية المستقلة : فرصها و قيودها. **أطروحة دكتوراه** . جامعة الجزائر 03، الجزائ: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية.
8) عناد حسين كاظم النائلي. (2017). **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي**. ط01، بيروت – لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
9) لمى مضر الامارة. (2005). **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتاثيرها على سياسانها تجاه منطقة الخليج العربي 1999– 2003**. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
10) محمد جمال عبد العال. (08 جوان, 2018). **البوابة نيوز**. تاريخ الاسترداد 02 مارس, 2020، من https://www.albawabhnews.com/3138519

11)محمد رشيد البدور بكر. (2016). **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 : دراسة مستقبلية.** ط01، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

ب - المراجع الأجنبية

1) Al-Tayee, M. B. (2015, 12 09). **Central Asia: A Zone Of Conflict And International Competition**. Sultanate Of Oman, Watan Newspaper.

2) Dina, M. (2015, March 15). **Turkey In Central Asia: Partnership Or Rivalry?** Retrieved Mars 03, 2020, From Russiancouncil: Https://Russiancouncil.Ru/En/Analytics-Andcomments/Analytics/Russia-And-Turkey-In-Central-Asia-Partnership-Or-Rivalry/

3) Duarte, P. (2014). **Turkey Vis-À-Vis Central Asia: A Geostrategic Assessment**. Alternatives Turkish Journal Of International Relations , 13 (03), P.P 30-38.

4) Oliphant, C. (OCTOBER 2013). **Russia's Role And Interests In Central Asia**. Saferworld ,Violent Conflict. Building Safer Lives.

5) Sharifzada, K. (2019, 01 02). **To Russia Or Turkey? A Central Asia Migrant Worker's Big Choice**. Retrieved 02 02, 2020, From The Diplomat: Https://Thediplomat.Com/2019/01/To-Russia-Or-Turkey-A-Central-Asian-Migrant-Workers-Big-Choice/

6) Wheele, T. (October 2013). **Turkey's Role And Interests In Central Asia**. Saferworld, Preventing Violent Conflict. Building Safer Lives.